مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

آب/أغسطس 2013

OCHA

نظرة عامة

أصبح اقتصاد غزة يعتمد على تجارة الأنفاق غير القانونية القادمة عبر أنفاق تحت الحدود بين مصر وغزة، وأصبح سكانها يعتمدون على معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر حيث أصبح نقطة عبور السكان الرئيسية للعالم الخارجي، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى القيود التي تفرضها إسرائيل منذ زمن على تنقل الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليها عبر المعابر التي نسيطر عليها إسرائيل. وأغلقت السلطات المصرية، في الأشهر القليلة الماضية، الأنفاق غير القانونية التي تقع أسفل الحدود بين مصر وغزة وقيدت الوصول عبر معبر رفح، في سياق الجهود المتواصلة لمواجهة حالة انعدام الأمن والنشاطات غير القانونية في شبه جزيرة سيناء. وفي الوقت نفسه، لم تُطبق سوى تسهيلات محدودة على القيود المتواصلة المفروضة على المعابر القانونية مع إسرائيل. وبالتالي، تدهور الوضع الإنساني الهش أصلا في قطاع غزة.

محتويات التقرير

ارتفاع ملحوظ في حالات الوفاة والإصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى الآن من عام 2013 2

هدم عشرات المباني في حزيران/يونيو وتهجير ما يزيد عن 100 شخص..... 6

غزة: انخفاض في نشاطات الإنفاق يؤدي إلى وقف كامل لبرامج الإسكان 8

استصلاح وتأهيل الأراضي الواقعة في المناطق المقيد الوصول إليها في غزة..... 10

المستجدات ربع السنوية حول وضع الوصول الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة..... 12

عملية المناشدة الموحدة: لا تغيير تقريبا في سياق مراجعة نصف السنة 14

أبرز التطورات

- انخفاض كميات الوقود التي تدخل غزة عبر الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة يواصل تهديد قدرة محطة إنتاج الكهرباء الوحيدة في غزة عن العمل.
- مستوى انعدام الأمن الغذائي في غزة يصل إلى 57 بالمائة، مع نمو فئة العاملين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.
- ارتفاع كبير في الخسائر البشرية خلال عمليات التفتيش والاعتقال الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- تهجير تجمّع كامل في القدس الشرقية إلى جانب «الضفة الغربية» من الجدار.

أبرز الأرقام في آب/أغسطس 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	6
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	136
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	-
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	56
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	91%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 60% من التمويل

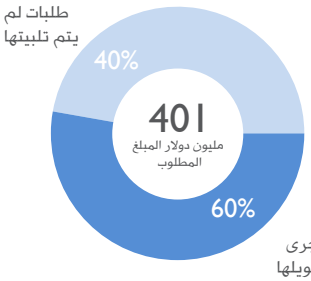

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

أدى إغلاق الأنفاق غير القانونية إلى انخفاض تحويلات مواد البناء والوقود المصري المدعومة دعماً كبيراً، الذي تعتمد عليه غزة لتشغيل المدارس والمستشفيات ومرافق المياه والصرف الصحي ولتشغيل محطة كهرباء غزة. وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، اضطرت المحطة إلى خفض الإنتاج وقد تغلق بالكامل إذا لم تصلها إمدادات كافية من الوقود بصورة طارئة. وكان معبر رفح، عندما كان مفتوحا، يعمل لفترات مخفضة للغاية واقتصر العبور على فئات معينة مصرح لها بالعبور من بينها الرعايا الأجانب والأشخاص الذين يحملون تأشيرات سفر، والمرضى الذي تمّ تحويلهم رسميا لتلقي العلاج في الخارج. وبالرغم من أنّ ارتفاعاً طرأ على عدد أبناء غزة، ومن بينهم حالات طبية، الذين سمح لهم بالعبور عبر معبر إيريز مع إسرائيل خلال الشهرين الأخيرين إلا أنّ ذلك لم يعوض الانخفاض الكبير في عدد العابرين عبر معبر رفح.

وأدت الأزمة الأخيرة إلى تفاقم التطورات المقلقة أصلاً في قطاع غزة في عام 2013، بما في ذلك ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. وتشير بيانات المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2012 إلى أنّ 34 بالمائة من الأسر الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة – أي ما يقرب من 1.6 مليون شخص – عانوا من انعدام الأمن الغذائي في عام 2012 خلافا للتحسن الذي طرأ منذ عام 2009. و ارتفعت، في قطاع غزة على وجه التحديد، نسبة فئة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 44 إلى 57 بالمائة وذلك بسبب الحصار المفروض منذ زمن طويل والذي يواصل الحيلولة دون تحقيق أي انتعاش ملموس في الاقتصاد الانتاجي المحلي وخصوصا في قطاع التصدير. وفي هذا السياق، يعد تعليق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لبرنامج توزيع الغذاء على المدارس في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2014-2013، بسبب نقص في التمويل، تطوراً مقلقاً. جرى العمل بهذا البرنامج بصورة متواصلة منذ عام 2008، وهو مخصص لتوفير المكملات الغذائية اليومية لما يقدر بحوالي 233,000 طفل.

إنّ الأزمة الأخيرة توصل سكان غزة إلى حد الانهيار– وعلى إسرائيل والسلطات الفلسطينية ومصر والدول الأطراف أن تتخذ إجراءات طارئة لضمان وصول إمدادات كافية وخصوصاً الوقود من للإبقاء على الخدمات الأساسية.

إنّ الأزمة الأخيرة توصل سكان غزة إلى حد الانهيار– وعلى إسرائيل والسلطات والفلسطينية ومصر والدول الأطراف أن تتخذ إجراءات طارئة لضمان وصول إمدادات كافية وخصوصاً الوقود من للإبقاء على الخدمات الأساسية. وهنالك حاجة ملحة إلى رفع القيود المفروضة منذ فترة طويلة على تصدير واستيراد المواد الأساسية عبر المعابر القانونية بين إسرائيل وقطاع غزة. إنّ هذا الإجراء هو الإجراء الوحيد الذي سيؤدي إلى تحسن ملموس في الوضع الإنساني، وسيخفف هذا على المدى القريب من تقص الوقود ومواد البناء الضرورية للإبقاء على حد أدنى من الخدمات الأساسية، وزيادة الوصول إلى الوقود وتسهيل تطوير وترميم البنى التحتية الخاصة بالكهرباء على المدى البعيد.

إضافة إلى ذلك، يثير الوضع في الضفة الغربية مخاوف خطيرة. بالرغم من أنّ عدد عمليات التفتيش والاعتقال بقي مستقراً خلال الأشهر القلبلة إلا أنّ وتيرة وخطورة المواجهات التي تقع خلال هذه العمليات وعدد الخسائر البشرية الناجمة عنها ارتفع خلال الفترة. وأدى مقتل خمسة فلسطينيين خلال آب/أغسطس إلى إيصال عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية هذا العام إلى 14 مقارنة بأربعة أشخاص قتلوا خلال الفترة المماثلة من عام 2012 إضافة إلى أنّ عدد الإصابات خلال عمليات التفتيش والاعتقال ارتفع بنسبة 150 بالمائة.

شهد شهر آب/أغسطس، بعد هدنة قصيرة خلال شهر رمضان، ارتفاعاً حاداً في عمليات هدم المنازل الفلسطينية وغيرها من المباني في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. وكان أكثر التطورات مثارا للقلق الارتفاع الملحوظ في عمليات الهدم في القدس

الشرقية في عام 2013 حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، مما أدى إلى تهجير 250 شخصا وهو أعلى عدد منذ عام 2009. في واحدة من أخطر عمليات الهدم، أجبرت السلطات الإسرائيلية جميع سكان تجمع العدسة البدوي في القدس الشرقية إلى الانتقال إلى جانب "الضفة الغربية" من الجدار هذا الشهر في أعقاب هدم جميع ما تبقى في التجمع من مبان سكنية ومبان تستخدم في كسب العيش وتلقي أوامر من السلطات الإسرائيلية للرحيل من الموقع تحت تهديد طائلة الغرامات والاعتقال ومصادرة الماشية إذا لم يمتثلوا لهذا الأوامر. ودعت الأمم المتحدة مرارا السلطات الإسرائيلية إلى وقف ممارسات الطرد بالقوة وهدم المباني المدنية التي ما زالت أحد الأسباب الرئيسية للتهجير القسري وما تخلفه من أوضاع إنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير قدّم هذا الشهر لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (A/HRC/24/30, 22 August 2013) عن قلقه إزاء مخاطر الترحيل القسري لعدد من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية بما يخالف القانون الدولي الإنساني.

استمرار الإجراءات المصرية على طول الحدود مع غزة

تواصل نقص الوقود ومواد البناء

للشهر الثالث على التوالي، أدت الإجراءات التي تقيد عمل الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود بين مصر وغزة إلى نقص في الوقود ومواد البناء. يُقدر أنه من مئات الأنفاق غير القانونية التي كانت تعمل قبل فرض القيود في أواخر حزيران/يونيو 2013، بقي ما لا يزيد عن عشرة أنفاق تعمل في نهاية آب/أغسطس، فتقلصت واردات البضائع إلى 20 – 30 شاحنة يومياً، مقارنة مع حوالي 200 شاحنة قبل أزمة الأنفاق. بالإضافة إلى ذلك، كانت العمليات في معبر رفح محدودة، مما يقيد الوصول لفئات قليلة من المسافرين في عدد مقلص من ساعات العمل. ويبقى المعبر نقطة الخروج والدخول الأساسية للفلسطينيين إلى قطاع غزة، نتيجة لقيود الانتظار الطويل التي تفرضها إسرائيل على حركة المشاة عبر معبر إيريز في شمال قطاع غزة.

آخر التطورات

استمرت القيود المفروضة على التنقل عبر معبر رفح للمسافرين، إذا لم يسمح سوى لفئات محددة فقط من المسافرين المصرح لهم بالعبور خلال ساعات العمل المقلصة حين يكون المعبر مفتوحا؛ وأغلق المعبر من 11 – 17 أيلول/سبتمبر، ومرة أخرى في 20 أيلول/سبتمبر خلال وقت الضغط. وبالرغم من عددا أكبر من سكان غرة سمح لهم بالعبور عبر معبر إيريز، إلا أن العدد غير كافٍ لتعويض النقص الكلي الكبير في العبور عبر رفح.

يستمر النقص في دخول الوقود الذي يدخل غزة عن طريق الأنفاق غير القانونية أسفل الحدود مع مصر في تهديد قدرة محطة غزة للكهرباء على العمل. ولا تتيح الكميات البسيطة التي تصل المحطة عبر الأنفاق غير القانونية سوى تشغيل اثنين فقط من محركاتها الأربعة، حيث وصلت فترات انقطاع الكهرباء إلى 12 ساعة يومياً، وإلى أكثر من 16 ساعة يومياً في بعض المواقع. ويبقى احتمال الإغلاق الكامل كبيراً.

وأدت الكميات المقلصة من مواد البناء الداخلة عبر الأنفاق غير القانونية أيضاً إلى تباطؤ أنشطة البناء. وتأكد في 17 أيلول/سبتمبر أن حكومة إسرائيل ستسمح بدخول 50 شاحنة يومياً من مواد البناء إلى القطاع الخاص في غزة عبر معبر كيرم شالوم، بالإضافة إلى 20 شاحنة سُمح بدخولها يومياً منذ كانون أول/ديسمبر 2012. بدأت هذه الواردات في 22 أيلول/سبتمبر. لكن هذا التخفيف للقيود المستمرة المفروضة على نقاط العبور القانونية من إسرائيل تبقى ذات قيمة محدودة في معالجة الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة.

المحكمة المركزية الإسرائيلية تأمر الدولة بتوضيح سياسة تصاريح الخروج من غزة

في 29 آب/أغسطس، أمرت المحكمة المركزية الإسرائيلية، في ردها على التماس قدمه مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بتسيلم، التي مُنع موظفوها من الحصول على تصاريح للخروج من غزة، الدولة بأن توضح التضارب في سياستها في منح تصاريح الخروج من قطاع غزة إلى إسرائيل. وطلب من الدولة أن توضح، كما ورد في الالتماس، وراء تكرار عدم تطبيق المعايير الصارمة لإصدار التصاريح، وحصرها فقط في الحالات الإنسانية والطبية الاستثنائية. وبالإشارة إلى موقع مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق تأييدا لما جاء في الالتماس، تم إبلاغ المحكمة أنه يسمح لأعضاء فريق كرة القدم الوطني الفلسطيني وللعاملين في المنظمات الدولية والتجار بدخول إسرائيل بانتظام. وأمرت المحكمة الدولة بأن تضع خطوط عريضة لسياسة السماح بالعبور رداً على الالتماس للمتقدمين المحتملين الذين يريدون دخول إسرائيل بين الحين والآخر، وليس لاحتياجات إنسانية. لم تقدم الدولة ردا حتى الآن.

في 15 آب/أغسطس، ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الجنرال إيتان دانغوت، رئيس مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، استجابة لهذه التطورات، أصدر تعليمات إلى الموظفين في إدارة التنسيق والارتباط في معبر إيرز إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستيعاب الزيادة في حركة البضائع والأشخاص المتوقعة في المستقبل القريب عبر المعابر الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية -إيريز وكيرم شالوم[1]. وعقب الإعلان مباشرة، قدم معبر إيريز خدمة للمتقدمين الذين سافروا عادة عبر معبر رفح، للمغادرة عبر معبر إيريز. وهذه الخدمة متاحة حاليا للمواطنين الأجانب ومزدوجي الجنسية، وكذلك لحملة هوية غزة العاملين في المنظمات الدولية. وكانت مثل هذه الطلبات تُعالج في العادة بشكل نادر وعلى أساس استثنائي فقط. وفي الأسبوعين اللذين أعقبا هذا الإعلان، أكد موظفو إيريز استقبال 470 طلباً من هذا القبيل.

وإجمالا، كانت هناك زيادة بشكل عام في عدد المغادرين لغزة عبر معبر إيريز في الشهرين الماضيين، حيث شهد تموز/يوليو أكبر عدد من المسافرين الذين مروا عبر إيريز منذ سنوات: 6,257 شخص، 86 بالمائة منهم فلسطينيون. وهذه زيادة بنسبة 21 بالمائة عن المعدل الشهري للنصف الأول من عام 2013. واستمر هذا الاتجاه في آب/أغسطس إذ غادر 6.400 شخص غزة عبر معبر إيريز. ولكن، هذا

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أيلول/سبتمبر 2013
معبر رفح

واحد بالمائة فقط من عدد الناس الذين سُمِّح لهم بالخروج قبل الانتفاضة الثانية في عام 2000. عندما عبر حوالي 26.000 فلسطيني معبر إيريز يوميا، ولا تزال الغالبية العظمى من الناس في غزة بقوا ممنوعين من السفر. كذلك، استدعت أجهزة الأمن الإسرائيلية للاستجواب بعض الناس المتقدمين للحصول على تصاريح الخروج عن طريق معبر إيريز بما في ذلك حالات الإحالة الطبية المخولة.[2] رغم زيادة التنقل عبر إيريز، لا تزال المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية غير المسجلة تواجه صعوبات في الحصول على التصاريح.

بعد زيادة بنسبة 33 بالمائة في تموز/يوليو 2013، انخفضت واردات البضائع عبر معبر كيرم شالوم في آب/أغسطس إلى مستوى ما قبل الأزمة، وأغلبها مواد غذائية ومواد أساسية أخرى، بما في ذلك غاز الطهي. وفي حين أن معبر كيرم شالوم لديه قدرة على تخليص واردات بكمية تصل إلى حوالي 350 شاحنة يومياً، كان المعدل اليومي لهذا الشهر 224 شاحنة فقط، مما يعني أن الطلب في آب/أغسطس لم يصل إلى قدرة المعبر. وهناك عدة أسباب تجعل معبر كيرم شالوم يعمل بشكل غير كامل: مع كون ما يزيد عن 80 بالمائة من سكان غزة يتلقون مساعدات دولية، ومع معدل بطالة نسبته 32 بالمائة، لا يستطيع غالبية سكان غزة تحمل تكاليف البضائع إسرائيلية المصدر، والتي هي أغلى من تلك البضائع المهربة إلى غزة عبر الأنفاق غير القانونية من مصر. بالإضافة إلى ذلك، ظلت القيود المتواصلة التي تفرضها إسرائيل على استيراد مواد البناء الأساسية والقيود التي تفرضها على الصادرات أو على نقل المنتجات من غزة كما هي دون تغيير، مما زاد من تقليص استخدام معبر كيرم شالوم.

أدى إغلاق الأنفاق غير القانونية إلى تقليص كميات الوقود المصري المدعوم بشكل كبير، ومعظمه من الديزل، المنقول إلى غزة، مما يهدد بتعطيل عمل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة وعمل 180 محطة للوقود، وكذلك يؤثر ذلك سلبياً على عمل آبار المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتوفير الخدمات الطبية الأساسية. وبينما بقي استيراد الوقود المصري مستقرا نسبيا في تموز/يوليو (بين 800,000 – 900,000 لترا يوميا)، شهد آب/أغسطس انخفاضاً مطرداً، إذا لم يصل سوى 200,000 لتر من الوقود المصري إلى غزة يومياً في الأسبوع الأخير من الشهر، وأدى ذلك لمزيد من الضغوط على نظام الحصص الذي طبقته السلطات المحلية مؤخراً في جهودها الهادفة للتوزيع وفق الأولوية.

وسُجلت في الوقت ذاته، زيادة كبيرة في واردات الوقود المُشترى من إسرائيل، والذي

توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في سياق خطة فك ارتباط إسرائيل بقطاع غزة عام 2005، إلى اتفاق على عدد من البنود المتعلقة بتنقل الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة، بما في ذلك التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ووُضعت الخطوط العريضة للالتزامات في اتفاقية التنقل والوصول والمبادئ المتفق عليها بشأن معبر رفح، الموقعة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. قُصد من الاتفاقيات "تعزيز النمو الاقتصادي السلمي وتحسين الوضع الإنساني على الأرض."[1] وفي تلك الاتفاقيات، اتُفق على أن معبر رفح سيستخدم كمعبر للمسافرين وللصادرات وأن نقاط العبور مع إسرائيل ستعمل باستمرار (بما في ذلك معابر كارني، وصوفا، وناحال عوز، وكيرم شالوم وإيريز). وفي حالة رفح، اتفقت الأطراف أيضا على تأسيس بعثة المساعدة الحدودية من الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث (بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح). هذه الاتفاقيات سبقتها التزامات موضحة في خارطة الطريق في آذار/مارس 2003، وتعهدات برتيني عام 2002، واتفاقات أوسلو في التسعينات.

بلغ في مجمله 4.7 مليون لتر تقريباً في تموز/يوليو وآب/أغسطس وحدهما، مقارنة بأقل من مليوني لتر تم شراؤها من إسرائيل على مدار الأشهر الستة الأولى من عام 2013. وكانت غالبية الوقود المُشترى من إسرائيل من البنزين، مما ساعد نوعاً ما في تخفيف الآثار على محطات الوقود، أو المنازل ذات المولدات الصغيرة أو عمل سيارات الإسعاف، ولو بتكلفة زائدة. تبلغ تكلفة الوقود المستورد من إسرائيل ضعف السعر، بل أغلى بثلاث مرات من الوقود المهرب من مصر، وذلك لأنّ الوقود المصري مدعوم من الحكومة. وفي ضوء التسريح المتزايد للعمال، خاصة في قطاع البناء (انظر النشرة الإنسانية تموز/يوليو 2013)، فإن الوقود الإسرائيلي المصدر هو حالياً سلعة أساسية لا يستطيع غالبية السكان ومقدمو الخدمات في غزة تحمل تكاليفها.

وافق مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق على خمسة مشاريع للأمم المتحدة لإعادة البناء وتنمية المجتمعات المحلية في غزة

أحدث التطورات:
في أوائل أيلول/سبتمبر أعلن مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق عن المصادقة على مشاريع بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي تنفذها الأمم المتحدة لإعادة البناء والتنمية.

في نهاية آب/أغسطس، أعلن مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق عن المصادقة على مشاريع بقيمة 761,780 مليون دولار أمريكي تنفذها الأمم المتحدة لإعادة البناء وتنمية المجتمعات المحلية في غزة. وكما في الماضي، تم الإعلان عن الموافقة على مشاريع كانت معلقة لعدة أشهر مباشرة قبل اجتماع لجنة التنسيق المعنية المخصصة لهذا الغرض، في حين لم تتم الموافقة على أية مشاريع في الأشهر الستة الفاصلة بين هذه الاجتماعات (من آذار/مارس 2013 إلى أيلول/سبتمبر 2013 بالترتيب). وكانت هذه المشاريع معلقة في انتظار موافقة من السلطات الإسرائيلية لمدة تصل إلى 13 شهراً في المتوسط. وثبت أن القيود المستمرة على استيراد مواد البناء، المترافقة مع عملية الموافقة المطبقة على المنظمات الدولية تمثل إشكالية كبيرة وأدت إلى تأخيرات كبيرة في تطبيق المشاريع، وأعاقت قدرة الوكالات على الاستجابة للحاجات الملحة. وما زالت مشاريع بقيمة 92,2 مليون دولار أمريكي تنتظر الحصول على موافقة منذ مدة تصل إلى 12 شهراً في المتوسط. وتنتظر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) حالياً الحصول على موافقة على 37 مشروعاً في غزة من مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، بما في ذلك 32 مدرسة ومركزين صحيين، تبلغ قيمتها الإجمالية 92 مليون دولار أمريكي. لم تتم الموافقة على أي مشروع للأونروا خلال هذه الفترة التي مدتها ستة أشهر.

تدهور مستويات انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة

انعدام الأمن الغذائي في غزة يصل إلى 57 بالمائة

تسلط البيانات الجديدة عن الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الضوء على اتجاهات التوزيع. وتشير نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي لعام 2012[3] إلى أن 34 بالمائة من الأسر الفلسطينية –1.6 مليون نسمة تقريباً– وُجد أنهم يفتقرون للأمن الغذائي في عام 2012، وهو ما يمثل تراجعاً كاملاً تقريباً عن التطورات التدريجية في الأمن الغذائي التي أُفيد بها منذ عام 2009. يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يفتقر الناس إلى فرص الحصول الآمن على كميات كافية من الغذاء السليم والغني بالعناصر الغذائية للنمو الطبيعي، والتنمية وحياة صحية.[4]

* المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأونروا بالنيابة عن قطاع الأمن الغذائي.

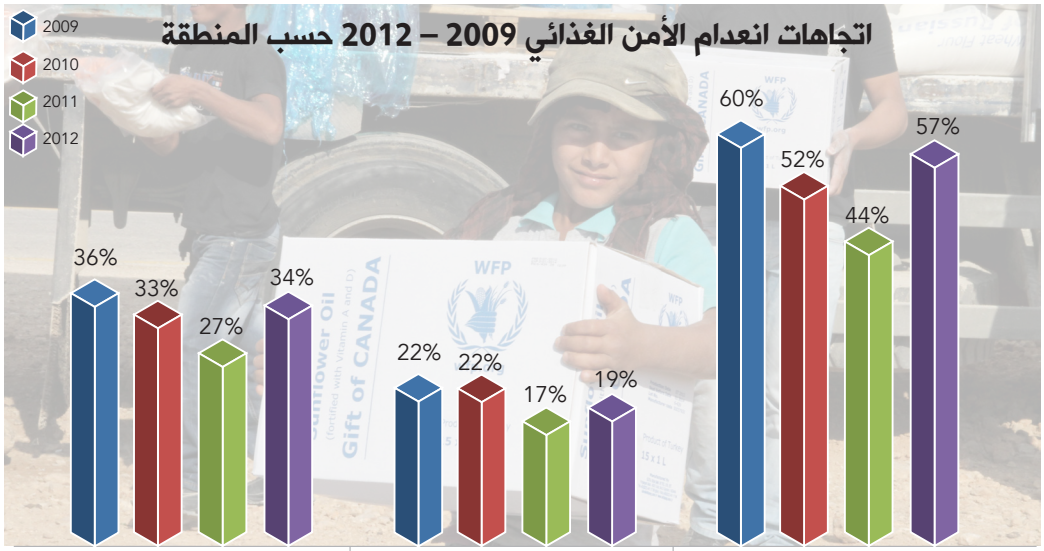

ينبع انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الافتقار للحصول على الغذاء اقتصاديا، وليس ناجماً عن عدم القدرة على الوصول المادي. والاتجاه الناتج والناشئ في غزة هو فئة متزايدة من العاملين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ينبع انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الافتقار للحصول على الغذاء اقتصاديا، وليس ناجماً عن عدم القدرة على الوصول المادي. وتعزى الزيادة في مستوى انعدام الأمن الغذائي لعدد من العوامل: القيود على تنقل الأشخاص ونقل البضائع عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة تواصل تعطيل الأنشطة التجارية، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستدام. في عام 2012، حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بنسبة 5.9 بالمائة، أي أقل من نصف المعدل الذي تم تحقيقه في عام 2011. وتُرجم هذا بمعدلات البطالة المرتفعة والأجور المنخفضة، والتي اقترنت بزيادة تكاليف الحياة والأجور غير المستقرة، مما أثر مباشرة على حصول الأسر على الغذاء. وفضلا عن ذلك، كان لعجز ميزانية السلطة الفلسطينية وتأخر دفع رواتب القطاع العام أثر بارز في ارتفاع انعدام الأمن الغذائي. في عام 2012، أنفقت الأسر الفلسطينية 50 بالمائة من نفقاتها النقدية الإجمالية على الغذاء، مما جعلها عرضة بشكل خاص لارتفاعات في أسعار الغذاء وتقلبات في الدخل.

ويثير الوضع في قطاع غزة قلقاً خاصاً في ضوء المعلومات التي تشير إلى أنّ أسرة واحدة فقط من كل عشر أسر تتمتع بالأمن الغذائي، بينما ازدادت درجة "انعدام الأمن الغذائي" لنسبة مقلقة بلغت 57 بالمائة. ويمكن تفسير تدهور حالة الأمن الغذائي في غزة في الأساس بسبب الحصار المفروض منذ زمن طويل، والذي يستمر في الحيلولة دون تحقيق أي انتعاش حقيقي للاقتصاد المحلي المنتج. استمرت القيود على الصادرات، على سبيل المثال، في حصر القطاعات الإنتاجية إلى حد كبير في السوق المحلية الصغيرة والفقيرة. والاتجاه الناتج والناشئ في غزة هو فئة متزايدة من العاملين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والذي تدهور إلى حد كبير عام 2012 بسبب التأخير في دفع الأجور في القطاع العام وكذلك بسبب إنهاك آليات التكيف، والتي لا يزال 89 بالمائة من الأسر في غزة يعتمدون عليها بشكل كبير.

وفي الضفة الغربية، كان الأمن الغذائي في عام 2012 دون مستوياته عام 2009، ملغياً التحسينات في عامي 2010 و2011. وتم تخفيف التراجع الكبير في الأمن الغذائي في عام 2012 باستيعاب المزيد من الأسر في المجموعة "المعرضة لانعدام الأمن الغذائي" والمجموعة "الآمنة غذائياً بشكل هامشي"، وبالتالي تجنب زيادة حادة في فئة انعدام الأمن الغذائي. ويشير هذا إلى أن الضفة الغربية لا تزال

الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي المرتفع

أبرز المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي لعام 2012 أهمية تعزيز قدرة الأسرة على الصمود وتقوية آليات التكيف كعوامل حاسمة للحيلولة دون حدوث زيادة أكبر في انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكد المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي أيضاً أن الأمن الغذائي في نهاية المطاف يأتي عن طريق خلق فرص العمل من خلال نمو القطاع الخاص.

ونظراً لهذه النتائج، سيستمر قطاع الأمن الغذائي في العمل بشكل وثيق مع السلطات الوطنية لاستكمال شبكة الأمان الاجتماعي الوطني، وكذلك توفير المساعدات الغذائية المنتظمة والمعتمد عليها للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي خارج النظام الوطني. 5 وسيستمر قطاع الأمن الغذائي أيضا في ربط الإنتاج المحلي لتسهيل وتطوير برامج المساعدة وتعزيز برنامج النشاط الاقتصادي من خلال تطوير السوق، والشراء المحلي، والتدريب ومشاريع الأعمال على مستوى المجتمع المحلي.

تشمل بعض الأنشطة المحددة التي جرى تنفيذها مؤخراً لمعالجة نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي:

- المساعدة للمزارعين، ورعاة الأغنام وصيادي السمك المتضررين من الصدمات، مثل عمليات الهدم وعنف المستوطنين، وزيادة الوصول وتقليص تحديات استغلال الموارد؛
- فرص العمل قصير الأجل وتحويلات نقدية داعمة للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛
- المساعدة الغذائية، والمساعدة بالقسيمة والمساعدة النقدية للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
- ودعم أسباب العيش، والإنتاج المحلي لحماية أصول المجتمع المحلي، باستخدام المدخلات الزراعية المشروطة وغير المشروطة، والنقد مقابل العمل، والمساعدات الغذائية والمساعدة بالقسيمة والمساعدة النقدية.

لا يمكن للقطاعات المنتجة أن تبقى منافسة دون المزيد من الاهتمام والموارد من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. وهذه الجوانب حاسمة في تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع حيث لا يزال هناك اعتماد اقتصادي كبير على الزراعة. لقد كانت الزراعة قطاعاً نشطاً في المنطقة من حيث خلق فرص العمل في عام 2012، ويقدم المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي دليلاً على أن الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية عاملا مخففاً ضد البيئة الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة في الضفة الغربية، على وجه الخصوص.6 وبالرغم من هذه الحقائق، تبقى التدخلات الزراعية ناقصة التمويل بشكل كبير في عملية المناشدة الموحدة.

تظهر بعض المرونة مع الظروف المعيشية الأكثر صعوبة، ولكنها تثير القلق على المستقبل، إذا لم تتغير الظروف.

في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تركزت الزيادة في معدلات انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص في محافظات الوسط والجنوب، وبين اللاجئين. ففي الضفة الغربية، تقلصت الفجوة في معدلات انعدام الأمن الغذائي، بين المنطقة (ج) مقابل المنطقتين (أ) و(ب) إلى مستوى ضئيل في عام 2012 -مع انخفاض انعدام الأمن الغذائي فعلياً في المنطقة (ج)، وأسباب ذلك تشمل التأثير النسبي الأكبر للأزمة المالية للسلطة الفلسطينية في المنطقتين (أ) و(ب)، وزيادة مستويات العمل في إسرائيل والمستوطنات لسكان المنطقة (ج).

وتظهر لمحة موجزة للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة قدرة أقل في الحصول على العمل بشكل إجمالي، ويميل أولئك الذين يعملون للعمل لساعات أقل وبشكل

غير منتظم بدرجة أكبر. وهذا يعني أن العمل، بالنظر إلى طبيعته المؤقتة، لم يعد يشكل حماية ضد انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كان انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي عائلها إناث 36 بالمائة في عام 2012. وتشير النتائج المصنفة حسب نوع النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن المساعدات الخارجية أدت إلى انخفاض في انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي عائلها إناث؛ ففي قطاع غزة أدت إلى مستوى أقل من انعدام الأمن الغذائي من الأسر التي عائلها رجال.

أُفيد أن 74 بالمائة تقريباً من جميع الأسر في قطاع غزة تتلقى نوعاً واحداً على الأقل من المساعدات من قطاع الأمن الغذائي (مساعدة غذائية في الأساس)، بينما أُفيد أن 24 بالمائة فعلوا ذلك في الضفة الغربية (مساعدة نقدية في الغالب). وعموماً، أخرجت المساعدة أكثر من 32,000 أسرة من فئة انعدام الأمن الغذائي في عام 2012، ومع ذلك، توحي نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي أن المساعدة لا يمكنها مواكبة، ناهيك عن مواجهة آثار، الزيادة السريعة لانتشار انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في قطاع غزة.

الاشتباكات التي اندلعت خلال عمليات التفتيش والاعتقال في الضفة الغربية تؤدي إلى خسائر بشرية

ارتفاع حدة الاشتباكات خلال مثل هذه العمليات في 2013

أدى عدد من عمليات التفتيش والاعتقال التي نفذتها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية هذا الشهر إلى وقوع اشتباكات عنيفة، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين فلسطينيين وإصابة 52 مدنيا آخر وإلى إصابة جندي إسرائيلي واحد.[7] في حين بقي عدد عمليات التفتيش والاعتقال في الأشهر الأخيرة مستقراً، إلا أن تكرار المواجهات التي تحدث خلال هذه العمليات وشدتها، إلى جانب عددٍ من الإصابات الناجمة عنها في صفوف المدنيين، كانت في ارتفاع. وبحوادث هذا الشهر يرتفع العدد الإجمالي للمدنيين الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية هذا العام إلى 14، مقارنة مع أربعة قتلى خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

في حين بقي عدد عمليات التفتيش والاعتقال في الأشهر الأخيرة مستقراً، إلا أن تكرار المواجهات التي تحدث خلال هذه العمليات وشدتها، إلى جانب عددٍ من الإصابات الناجمة عنها في صفوف المدنيين، كانت في ارتفاع.

وقع أكثر الحوادث دموية هذا الشهر في 26 آب/أغسطس عندما داهمت قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية مخيم قلندية للاجئين (محافظة القدس) للقبض على رجل بدعوى الاشتباه بتورطه في تنظيم الاضطرابات ونقل الأسلحة للآخرين.[8] ومع بدء العملية، خرج مئات من السكان المحليين إلى الشوارع وأسطح المنازل، ورشقوا الحجارة، وكتل الطوب وغيرها من الأغراض على القوات الإسرائيلية. ووفقاً للجيش الإسرائيلي، فتح الفلسطينيون خلال الحادث أيضا النار وألقوا الزجاجات الحارقة على بعض السيارات الإسرائيلية المدرعة. وردت القوات الإسرائيلية بإطلاق الذخيرة الحية مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة 19 آخرين، من بينهم ستة قاصرين. وكان من بين القتلى أحد موظفي الأونروا، وأصيب موظف آخر بالأونروا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في صفوف القوات الإسرائيلية. وخلافاً لمعظم عمليات الاعتقال والتفتيش التي تُنفذ ليلاً، بدأت هذه العملية بين الخامسة صباحا والسادسة صباحا واستمرت حتى حوالي السابعة صباحاً، عندما كان الناس في طريقهم إلى أعمالهم ومدارسهم، وهي حقيقة يبدو أنها ساهمت في ضخامة الاشتباكات.

وأدت عملية تفتيش واعتقال أخرى في 20 آب/أغسطس في مخيم جنين للاجئين كذلك إلى مواجهات عنيفة. فبالإضافة إلى رشق الحجارة، استخدم الفلسطينيون أيضا الأسلحة النارية وقنابل بدائية الصنع ضد الجنود، الذين ردوا بإطلاق الذخيرة الحية، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين الفلسطينيين وإصابة أربعة آخرين، وأصيب أيضاً جنديان إسرائيليان.[9]

وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس عام 2013، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2,700 عملية اعتقال وتفتيش تقريباً نفذتها القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية، مما يمثل انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع الرقم المقابل في الفترة نفسها عام 2012 (أكثر من 2,800). ولكن، شهد عدد الإصابات المسجل في صفوف المدنيين هذا العام حتى الآن في المواجهات خلال هذه العمليات زيادة بنسبة 150 بالمائة مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 (184 مقابل 74)، وزاد عدد الوفيات من واحد إلى ستة. وعلى غرار ذلك، ارتفع عدد المدنيين الفلسطينيين الذين اعتقلوا خلال هذه العمليات في عام 2013 بنسبة 56 بالمائة مقارنة بالعام السابق (3,131 مقابل 2,009). وتسارع على ما يبدو التصعيد في حدة الاشتباكات والخسائر الناجمة عنها خلال هذه العمليات منذ حزيران/يونيو الماضي (انظر الرسم البياني).

ووفقاً لضابط في الجيش الإسرائيلي نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية فإنه "في الأشهر القليلة الماضية، لم تقع عملية اعتقال واحدة دون رد من السكان - سواء بخروج الشباب من منازلهم ورشق الحجارة على القوات، أو استخدام الذخيرة الحية. [10]

وعبر الأمين العام للأمم المتحدة في السابق عن مخاوف بشأن احتمال الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في عمليات إنفاذ القانون، وكرر المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة المخاوف فيما يتعلق بالحوادث المذكورة أعلاه.[11] وبموجب القانون الدولي، يسمح باستخدام الأسلحة النارية في إنفاذ القانون في ظروف محدودة للغاية، وتحديدا الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة، وفقط إذا كانت الوسائل الأقل شدة غير كافية.[12] وأدى الحادثان اللذان وقعا هذا الشهر وأسفرا عن سقوط قتلى فلسطينيين إلى فتح تحقيقات جنائية من قبل الجيش والشرطة الإسرائيليين.

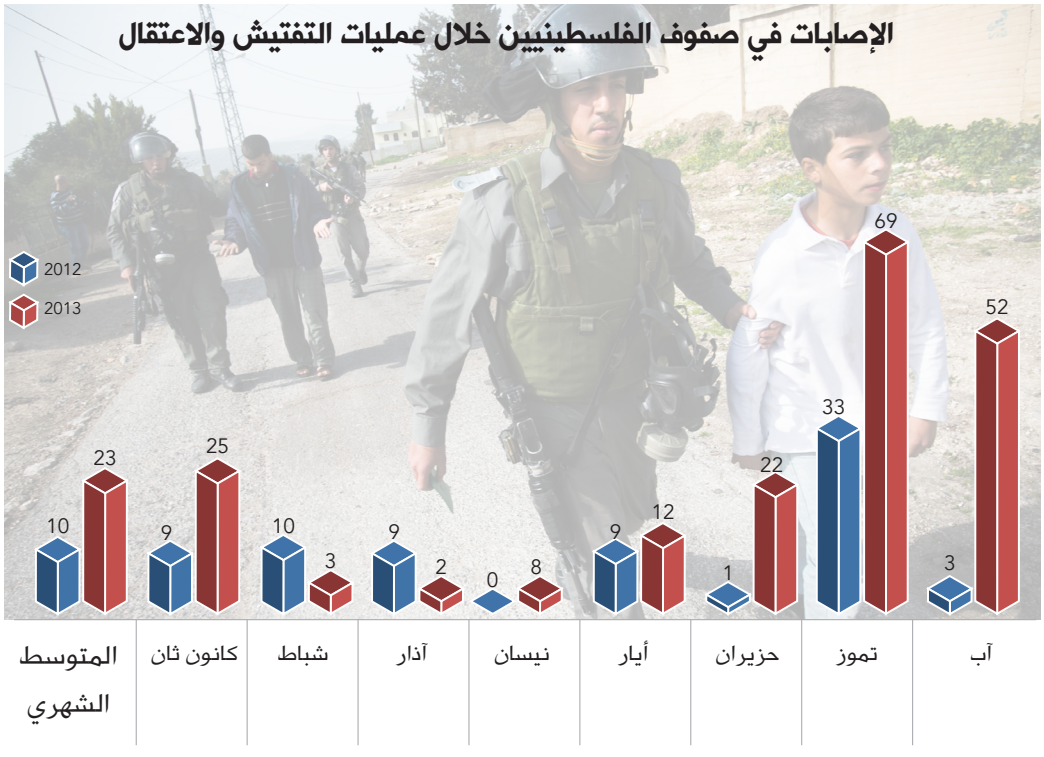

الاستعدادات لموسم قطف الزيتون لعام 2013 تجري وسط تواصل القيود المفروضة على الوصول

دراسة حالة حول الوصول إلى الأراضي الواقعة خلف الجدار في منطقة بيت لحم

تقع على الحافة الشمالية الشرقية لبيت لحم مساحة من الأرض، تمتد من دير مار إلياس في بيت ساحور (مُعلمة باللون الأخضر على الخريطة) مملوكة لمزارعين من منطقة بيت لحم. من على قمة تل قريب، مع مستوطنة هارحوما التي تلوح في الأفق عبر الوادي، يوضح جمال سلمان بأن لديه آمال قليلة في موسم قطف الزيتون لهذا العام. ومنذ أن تم الانتهاء من بناء الجدار، أصبح للمزارعين في المنطقة فقط حرية وصول متقطع للعناية بأرضهم. جمال لديه الآن وصول منتظم إلى نسبة ضئيلة من أرضه الزراعية، 650 متراً مربعاً من الأراضي، في حين أن البقية، حوالي 44 دونم (44.000 متر مربع)، تقع خلف الجدار. ووفقا لمعهد الأبحاث التطبيقية -القدس، عزل الجدار 2,140 دونم من الأراضي في بيت ساحور وحدها.[13]

حالة جمال ليست فريدة من نوعها، الكثيرون وجدوا أنفسهم في ظروف مماثلة. تواجه التجمعات مع بساتين الزيتون الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، قرب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى طول السياج المحيط بقطاع غزة، تحديات خطيرة في الحفاظ على جني محاصيلهم من الزيتون. وهذا، بدوره، يقوض سبل معيشتهم ويزيد من ضعفها.

وحتى عام 2009، مُنع إلى حد كبير الوصول إلى الأراضي التي يعزلها الجدار على أطراف بيت لحم الشمالية الشرقية؛ ومنذ ذلك الحين، تم إصدار تصاريح للمزارعين للوصول إلى أراضيهم لفترة محدودة خلال موسم قطف الزيتون. في الموسم الماضي مُنح جمال وابن أخيه تصاريح فقط لمدة أسبوعين للوصول إلى أراضيهم. وفي حين أن ذلك أتاح له بعض الوقت لقطف زيتونه، إلا أن القيود على الوصول المفروضة خلال الفترة المتبقية من السنة ربما تعني أن تقليم أشجاره والعناية بها لم يعد ممكناً. ونتيجة لذلك، تنتج أشجاره أقل وتقلصت ربحية مصدر رزقه التقليدي.

جمال سلمان (75 عاماً) من بيت لحم، عزله الجدار عن أرضه الزراعية

** المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة أوكسفام ومنظمة الأغذية والزراعة لصالح مجموعة الدفاع عن قطاع الأمن الغذائي.*

تواجه التجمعات مع بساتين الزيتون الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، قرب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى طول السياج المحيط بقطاع غزة، تحديات خطيرة في الحفاظ على جني محاصيلهم من الزيتون.

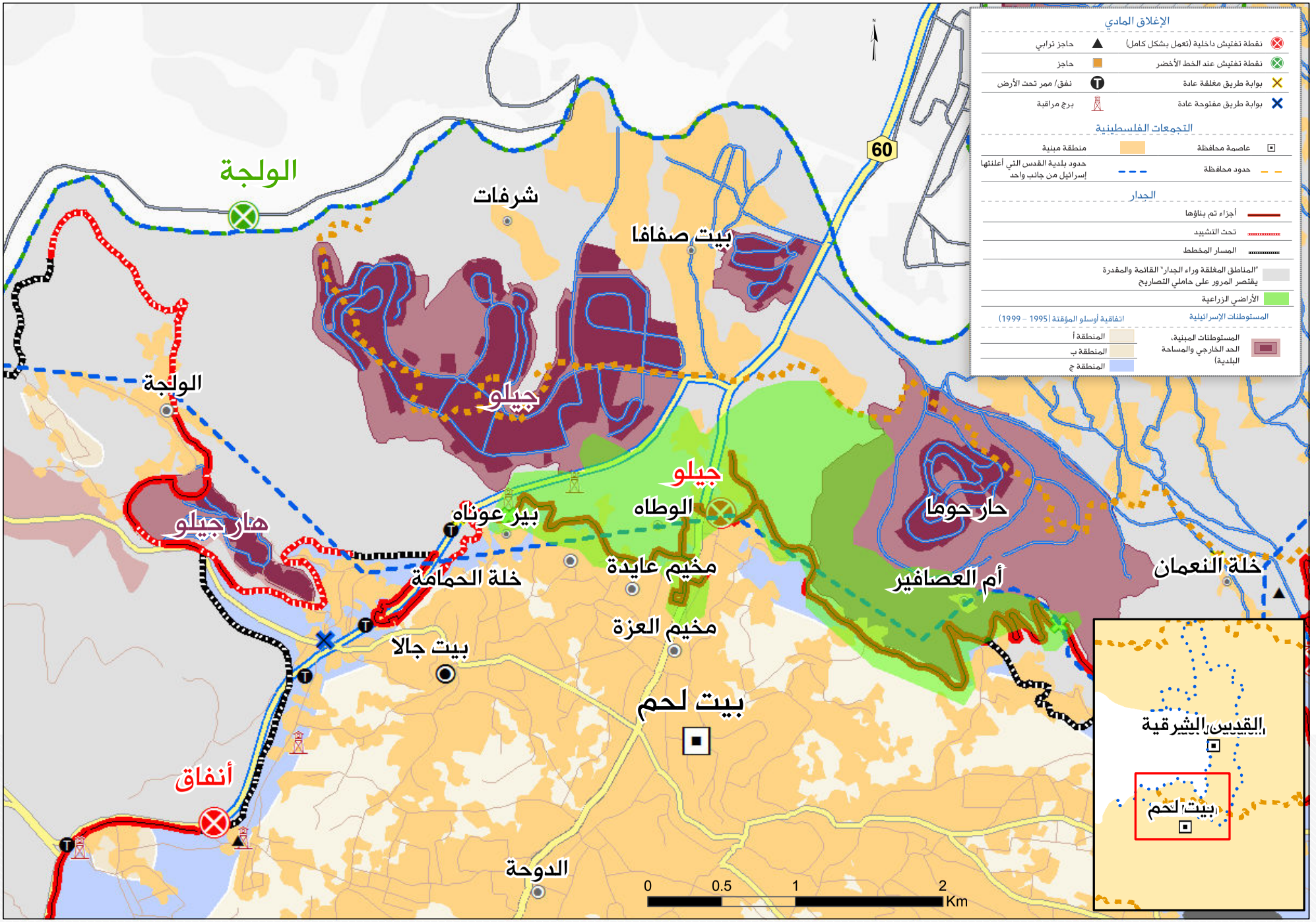
الإغلاق المادي
نقطة تفتيش داخلية (تعمل بشكل كامل)
حاجز ترابي
نقطة تفتيش عند الخط الأخضر
حاجز
بوابة طريق مغلقة عادة
نفق/ ممر تحت الأرض
بوابة طريق مفتوحة عادة
برج مراقبة
التجمعات الفلسطينية
عاصمة محافظة
منطقة مبنية
حدود محافظة
حدود بلدية القدس التي أعلنتها إسرائيل من جانب واحد
الجدار
أجزاء تم بناؤها
تحت التشييد
المسار المخطط
"المناطق المغلقة وراء الجدار" القائمة والمقدرة يقتصر المرور على حاملي التصاريح
الأراضي الزراعية
المستوطنات الإسرائيلية
اتفاقية أوسلو المؤقتة (1995 – 1999)
المستوطنات المبنية، الحد الخارجي والمساحة البلدية)
المنطقة أ
المنطقة ب
المنطقة ج
60
الولجة
شرفات
بيت صفافا
جيلو
الولجة
هار جيلو
جيلو
الوطاه
بير عوناه
حار حوما
خلة الحمامة
مخيم عايدة
أم العصافير
خلة النعمان
مخيم العزة
بيت جالا
بيت لحم
أنفاق
الدوحة
القدس الشرقية
بيت لحم
0
0.5
1
2
Km

* المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لصالح مجموعة التعليم.

الأراضي التي يحوزها 182 من ملّاك الأراضي في بيت لحم معزولة بين الجدار ومستوطنات جيلو وهار حوما الإسرائيلية (الخارطة الأساسية: © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2012)

وعلاوة على ذلك، تقتصر تصاريح الدخول عادة على واحد أو اثنين فقط من أفراد العائلة، وغالباً كبار السن منهم، وفي ذلك، سلمان نفسه يجد صعوبة في تحمل مسافة الثلاثة كيلومترات إلى أشجار الزيتون المملوكة له: فلا توجد طرق زراعية ولا يسمح له بجلب حيوان للمساعدة في حمل المحصول.

ونظرا لهذه القيود المفروضة على الوصول، اختفى كل إنتاج الزيتون في المنطقة. وتعرض المزارعون المحليون الذين اعتمدوا سابقا على هذا القطاع جزئياً في توفير سبل عيشهم لضربة خطيرة لدخلهم. وفي ظل مثل هذه الظروف، تضررت بشدة قدرة العديد من الفلسطينيين على إطعام أنفسهم وأسرهم. والحقيقة أنه في سياقات كهذه أن 34 بالمائة من جميع الأسر الفلسطينية تعتبر الآن عير أمنة غذائياً (انظر الجزء حول المسح الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي لعام 2012 في هذا المقام).

قال سلمان، "ليس لدينا طريق للوصول إلى أشجارنا، أنا أحتاج إلى سلالم، وعمال ووسائل للنقل،" لجني محصول الزيتون على نحو كاف." والأهم من ذلك، يحتاج جمال وآخرون كثيرون مثله إلى حرية الوصول.

طلاب المدارس يواجهون تحديات عشية عودتهم إلى الدراسة

إجراءات مصرية وإسرائيلية تؤثر على الحق في التعليم

في هذا العام الدراسي، عاد 1,1 مليون طالب فلسطيني إلى مدارسهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة[14] علما أنهم سيضطرون لمواجهة تحديات متعددة خلال العام الدراسي القادم.

ونظرا لنظام التخطيط المقيّد ومحدودية توفر تراخيص البناء، تبقى البنية التحتية للتعليم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غير كافية. في القدس الشرقية هناك نقص يصل أكثر من 2,200 غرفة صفية للدراسة،[15] وفي المنطقة (ج) في الضفة الغربية، هناك فجوة لا تقل عن 28 مدرسة جديدة.[16] وأصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بوقف البناء و/أو الهدم ضد 39 مدرسة على الأقل في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، بما في ذلك رياض أطفال.[17]

وفي قطاع غزة، يواصل الحصار وضع العبء على نظام تعليمي مرهق بالفعل. ونتيجة لذلك، لا يمكن للقطاع التعليمي أن يقدم تعليما نوعيا يستحقه الأطفال، ولا يستطيع التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب. وبالرغم من أن شركاء مجموعة التعليم تمكنوا من إعادة تأهيل 217 مبنى مدرسياً متضرراً بعد الهجوم العسكري "عمود السحاب" في تشرين الثاني/نوفمبر 2012[18]، ولا يزال 85 بالمائة من المدارس في غزة يعمل بنظام الفترتين وهناك حاجة إلى 250[19] مدرسة إضافية. ولدى وكالة الأونروا حاليا 32 مشروعاً مدرسياً في غزة في انتظار موافقة مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، يبلغ إجمالي قيمة تكاليفها 60,8 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه المشاريع تسعة مبانٍ جديدة و23 مشروعاً لإعادة بناء مباني مدرسية متضررة.

وأدى إغلاق الأنفاق غير القانونية تحت الحدود بين غزة ومصر إلى نقص كبير في مواد البناء في السوق المحلية، في الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل تفرض قيوداً على استيراد مواد البناء إلى غزة.

أطفال في اليوم الأول للدراسة بعد العملية العسكرية الإسرائيلية "عمود السحاب" في غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

وأثر هذا سلباً على بناء 30 مدرسة جديدة، مع توقف المقاولين عن العمل في ست مدارس وتأجيل عملية تقديم طرح المناقصات لبناء 24 مدرسة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه وزارة التربية والتعليم العالي صعوبات متزايدة في تزويد مدارس غزة بالأثاث الكافي، والأدوات الكتابية والوقود اللازم لنقل المعلمين والطلاب، وخاصة الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، إلى مدارسهم.[20]

أثر نقص مواد البناء في قطاع غزة سلباً على بناء 30 مدرسة جديدة

وتأثرت أيضا تنمية الطفولة المبكرة، حيث تضررت عملية إعادة تأهيل رياض الأطفال خلال الهجوم العسكري "عمود السحاب" وقد يضطر إلى تأجيلها بسبب النقص في مواد البناء. وتتوقع مؤسسة إنقاذ الطفل، التي من المقرر أن تعيد تأهيل 30 روضة أطفال (من مجموع 76 روضة تضررت) تأخيرات، وتحذر من أنها قد تضطر إلى إعادة تخصيص الأموال، حال استمرار الوضع.

كذلك، يعيق إغلاق السلطات المصرية المتكرر لمعبر رفح قدرة الطلاب على الوصول إلى المؤسسات التعليمية في الخارج، نظرا للحظر طويل الأمد على وصول الطلاب عبر معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل. ووفقا لوزارة الداخلية في غزة، قد لا يتمكن مئات الطلاب الملتحقين في الجامعات في الخارج من مغادرة غزة والوصول إلى جامعاتهم[21] في الوقت المناسب لبدء العام الدراسي الجديد.

يقوض الوضع الحالي بشدة حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم، مما يعرض تحقيقهم لكامل إمكاناتهم للخطر.

نقص التمويل يجبر وكالة الأونروا على تعليق برنامج تغذية المدارس في غزة

في قطاع غزة، وصلت صعوبات التمويل في الأونروا إلى نقطة حرجة. وعلى الرغم من تقلص حجم التدخلات الإنسانية بشكل كبير منذ عام 2012 -وعلى الأخص ضمن برنامجها لخلق فرص عمل -يظل نداء الوكالة للطوارئ[22] يعاني نقصاً حاداً في التمويل. أمّنت الأونروا 40 بالمائة فقط من الطلب الإجمالي لبرنامج الطوارئ في غزة ضمن عملية المناشدة الموحدة لعام 2013. ولم تعد الوكالة في وضع يمكنها من ضمان استمرارية تدخلاتها الإنسانية الأساسية. وفي محاولة للحفاظ على توزيع المواد الغذائية الطارئة لأكثر من 720,000 لاجئ، اضطرت الأونروا إلى تعليق برنامجها للتغذية المدرسية للفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2014-2013. وكان البرنامج يعمل بشكل مستمر منذ عام 2008، وكان يهدف إلى توفير مواد غذائية يومية لما يقدر بنحو 233,000 طفلا.

استجابة مجموعة التعليم: المخيمات الصيفية

في كل عام، ينظم المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ووزارة التربية والتعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والعديد من وكالات الأمم المتحدة مجموعة من المخيمات والأنشطة الصيفية لإعداد الأطفال للعام الدراسي الجديد، ويقدمون أنشطة ترفيهية في منطقة يتوفر فيها عدد قليل جداً من مناطق اللعب الآمن.

وفي هذا الصيف، أدارت نحو 20 منظمة أكثر من 125 مخيماً صيفياً في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة. واستفاد من هذه الأنشطة أكثر من 10,000 طفل وشاب فلسطيني. وأعطت المنظمات الأولوية للأطفال الأكثر ضعفاً في غزة، وغور الأردن والخليل، بما في ذلك عددٍ من التجمعات البدوية.

قدمت بعض المخيمات التعليم العلاجي، مركزة على اللغة، والرياضيات والعلوم، في حين قدمت مخيمات أخرى دروساً في الكتابة الإبداعية ومناقشة تستهدف الطلاب المتفوقين. وتم تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية، مثل الرياضة واللعب، والدراما والفن، ورقصة الدبكة التقليدية، واليوجا والسرد. وقدمت بعض المخيمات الصيفية أيضا رحلات يومية إلى مواقع ثقافية أو تاريخية لمساعدة الأطفال على اكتشاف تراثهم الوطني.

بالسماح بالتمويل، ستعيد الأونروا البرنامج مع بداية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي. لكن، تبقى الأولوية الفورية للوكالة متمثلة في تأمين الموارد اللازمة لضمان استمرار المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين الأفقر في الأشهر المقبلة.

استئناف عمليات الهدم في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

إجبار تجمّع بأكمله على الانتقال إلى جانب "الضفة الغربية" من الجدار

بعد توقف قصير في عمليات الهدم وعمليات التهجير المتصلة بها خلال شهر رمضان، (الذي بدأ في 10 تموز/يوليو)، استأنفت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر هدم المباني التي يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وعموما، تم هدم ما مجموعه 56 مبنى، من بينها 27 مبنى سكنياً، مما أدى إلى تهجير 99 شخصاً، بينهم 46 طفلاً.

في 19 آب/أغسطس، هُدمت جميع المباني السكنية والمعيشية في تجمع تل العدسة البدوي الفلسطيني في القدس الشرقية، بحجة أنهم لا يملكون تصاريح بناء إسرائيلية. وتم تهجير سبع عائلات فلسطينية، تتألف من 39 شخصاً، من بينهم 18 طفلاً. وفي 25 آب/أغسطس، ترك باقي أعضاء التجمع، إلى جانب معظم قطعان الماشية المملوكة لهم، المنطقة الى جانب "الضفة الغربية" من الجدار، بعد أن طلبت منهم السلطات الإسرائيلية ذلك، أو سيواجهون الغرامات والاعتقال ومصادرة أغنامهم.

يعتبر هذا التجمع، الذي تواجد في المنطقة منذ الخمسينات، واحداً من 17 تجمعاً على الأقل "جرى ترحيلها" في منطقة القدس (انظر الإطار في هذا القسم). ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن الإخلاء الدائم للأسر من تل العدسة قد يصل إلى حد انتهاك الحظر المفروض على الترحيل القسري للأفراد أو التجمعات بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. وأشارت

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا إلى أن القضية تثير مخاوف إزاء حظر الإخلاء القسري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتمتع بالحق في السكن الملائم والتحرر من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصيات أو العائلة والمنزل.[23]

وفي القدس الشرقية أيضا، هدمت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر مبنى سكنياً مملوكاً لفلسطيني في منطقة الحديقة الوطنية المقرر إنشاؤها بين العيساوية والطور. وتم تهجير تسعة أشخاص، بينهم خمسة أطفال. جاءت عمليات الهدم هذه بعد تجريف "السلطات الإسرائيلية"، في 21 آب/أغسطس 2013، للأراضي وتدمير الطريق المؤدية إلى منازل المواطنين في المنطقة. ومنذ فبراير/شباط 2012، تم هدم جميع المنازل الخمسة المملوكة لفلسطينيين في المنطقة مما أدى إلى تهجير 45 شخصاً، بينهم 26 طفلاً، واستمر الكثيرون منهم في السكن في المنطقة، سواء فيما تبقى من منزلهم السابق أو في مبنى أُعيد بناؤه. وقد أثارت الحديقة الوطنية المزمع إنشاؤها عدداً من المخاوف، بما في ذلك تقليص المساحة التي ستكون متاحة لتنمية التجمعات السكنية الفلسطينية، فضلا عن الربط الإقليمي الذي ستحققه تلك الحديقة بين المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة، وتمزيق التواصل الجغرافي للضفة الغربية.

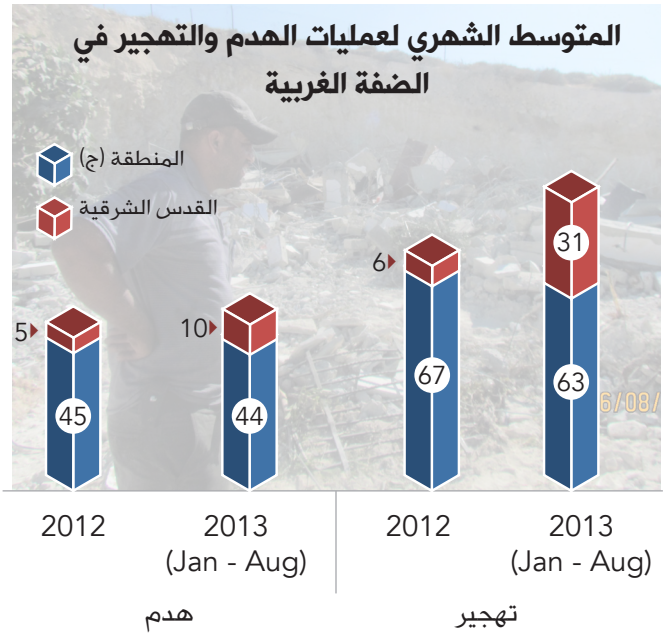

يصل عدد المهجرين هذا العام في القدس الشرقية الآن إلى 250 شخصاً تقريباً، وهو الرقم الأعلى منذ عام 2009

في عام 2013، كان هناك ارتفاع كبير في عمليات الهدم والتهجير في القدس الشرقية. ويصل عدد المهجرين هذا العام في القدس الشرقية الآن إلى 250 شخصاً تقريباً، وهو الرقم الأعلى منذ عام 2009، ويزيد عن العدد الإجمالي للأشخاص الذين هجِّروا في القدس الشرقية في كل من عامي 2011 (88) و2012 (71).

هدمت السلطات الإسرائيلية، هذا الشهر، 20 مبنى يملكها فلسطينيون، من بينها 11 مبنى سكنيا في المنطقة (ج)، وتم تهجير 33 شخصاً، من بينهم 15 طفلاً. وتقع المباني، التي تم هدمها جميعاً في 20 آب/أغسطس بسبب عدم وجود ترخيص للبناء، في ثلاثة تجمعات بدوية صغيرة: هي حمصة باساليا والجفتلك، وكلاهما في غور الأردن، والبقعة، في محافظة القدس.

وأخيرا، هذا الشهر، أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية بطرد عائلة فلسطينية من منزلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، بعد معركة قانونية استمرت لسنوات. وقررت المحكمة أنه ينبغي منح الأسرة 18 شهرا قبل تنفيذ الإخلاء. [24]

تجمعات الضفة الغربية في جانب "القدس" من الجدار

ترك الجدار بسبب انحرافه عن الحدود البلدية نحو 1,400 من سكان الضفة الغربية معزولين على جانب "القدس". تتألف هذه الفئة مما يقرب من 17 تجمعاً من التجمعات المختلطة من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية وحاملي بطاقة هوية القدس، (ومجموعهم 3,876 شخصاً). معظم هذه التجمعات صغيرة، وغالبا ما تتكون من عدد قليل من الأسر، على الرغم من أن حي الخلايلة (السكان، حوالي 700)، وحي النبي صمويل (السكان، حوالي 175) هي تجمعات أكبر في المنطقة (ج)، أصبحت محاصرة على جانب 'القدس' من الجدار المحيط بتجمع جفعات زئيف الاستيطاني. والكثير منها يضم أسراً "مختلطة" من الفلسطينيين الذين يحملون إما بطاقة هوية الضفة الغربية أو بطاقة هوية القدس الشرقية، مع حالات زواج يعود تاريخها إلى الوقت الذي كانت فيه الحدود البلدية للقدس خطا وهميا على الخريطة، عندما كان التنقل والوصول والإقامة أكثر مرونة، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون على الحدود البلدية.

أولئك الذين يحملون إقامة في الضفة الغربية مفصولون مادياً عن الضفة الغربية الأوسع، المركز السابق للحياة بالنسبة للكثيرين، بسبب الجدار الإسمنتي. ولا تسمح لهم السلطات الإسرائيلية، بسبب وضع إقامتهم، بالعيش، أو الحصول على الخدمات، ضمن منطقة البلدية الرسمية، دون الحصول على تصريح. ومن سكان الضفة الغربية هؤلاء، ما يقرب من 1,000 يعيشون في المنطقة (ج)، منهم، 600 يحملون تصاريح "منطقة التماس"، بحيث يسمح لهم بالإقامة في المنطقة المعلن إغلاقها حديثاً. والباقي، ما يقرب من 400، لديهم ترتيبات التنسيق التي تسمح لهم بالاستمرار في الإقامة في مواقعهم الحالية والعبور والعودة من خلال حواجز معينة إلى الضفة الغربية الأوسع.

تم تشتيت 500 تقريباً يعيشون داخل الحدود البلدية على ثمانية مواقع مختلفة على الأقل، ويعانون وضع إقامة غامض، ومن إعاقة وصولهم إلى الخدمات الأساسية والخوف من التهجير. ويستفيد بعضهم من آليات التنسيق التي وضعتها الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث يتم بموجبها الاحتفاظ بقائمة أسماء أعضاء التجمع في أقرب حاجز، مما يسمح لهم مرور داخل وخارج الجدار. ونجح البعض الآخر، بعد إجراءات قانونية، في الحصول على تصاريح مؤقتة تسمح لهم بمواصلة الإقامة في منازلهم وعبور الحواجز. وآخرون لم يتمتعوا بأية ترتيبات خاصة، وهم فعلياً محاصرون في منازلهم خوفاً من الاعتقال. وتؤدي الظروف الصعبة، إلى جانب عمليات الهدم في بعض التجمعات، إلى التهجير التدريجي للعائلات إلى جانب "الضفة الغربية" من الجدار، كما حدث مؤخرا في حالة التجمع البدوي في تل العدسة. وخرج أكثر من 150 شخصاً آخرون من تجمعي الخلايلة والنبي صموئيل البدويين بسبب الظروف المعيشية التي لا يمكن تحملها.

بغض النظر عن نوع الإقامة وترتيب المرور، يُمنع جميع المقيمين وعددهم 1,400 من مواطني الضفة الغربية من حرية التنقل داخل القدس الشرقية نفسها، ولكن تقتصر حركتهم على منازلهم وإلى المنطقة القريبة مباشرة. ونتيجة لذلك، فإنهم مضطرون لعبور الحواجز للوصول إلى الخدمات في الضفة الغربية، وأهمها التعليم والصحة. ووفقا للتجمعات المحلية المتضررة، يسمح لهم فقط بإدخال كميات محدودة من المواد الغذائية التي تعتبر مناسبة "للاستهلاك الشخصي" من خلال الحواجز، ولكن بعض المنتجات ممنوعة. يعكس وضعهم وضع تلك التجمعات الواقعة في "منطقة التماس" في شمال الضفة الغربية، المعزولون هم أيضا بين الجدار والخط الأخضر. وتضرر أيضاً العائلة التقليدية في هذه التجمعات والحياة الاجتماعية، إذ يطلب من الأصدقاء وأفراد العائلة من الضفة الغربية الذين يرغبون في زيارتهم تقديم طلب للحصول على تصاريح لدخول القدس، ونتيجة لذلك يتم الاحتفال بالأعياد الدينية، وحفلات الزفاف، وتقام الجنازات وبيوت العزاء دون مشاركة العائلات الممتدة.

وصول الفلسطينيين إلى القدس خلال شهر رمضان

مسموح للأشخاص فوق سن 60 والأطفال دون سن 12 طوال الأسبوع دون تصاريح

كما هو الحال في السنوات السابقة، طبقت السلطات الإسرائيلية عددا من التدابير الرامية إلى تسهيل الوصول إلى القدس الشرقية للفلسطينيين من بقية الضفة الغربية خلال شهر رمضان، الذي انتهى في آب/أغسطس.

وكقاعدة عامة، يحظر على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية الوصول إلى القدس الشرقية، ما لم يحصلوا على تصريح خاص. هذا الحظر يفرضه الجدار المحيط بالمدينة و16 حاجزاً أُقيمت على طول الجدار، منها أربعة فقط مخصصة لمرور حملة بطاقة هوية الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح، هي قلندية وجيلو، وشعفاط [25] والزيتون.

وسمح هذا العام، للرجال فوق سن الأربعين، وللنساء من جميع الأعمار والأطفال دون 13 عاماً بالوصول إلى القدس دون الحصول على تصاريح، كل يوم جمعة للصلاة وفي ليلة القدر. وفي إجراء جديد طُبق هذا العام للمرة الأولى، سمح للرجال والنساء فوق الستين والأطفال في سن 12 عاماً وما دون بدخول القدس دون الحصول على تصاريح كل يوم خلال شهر رمضان، باستثناء أيام السبت، مشروطاً بالقيود الأمنية الفردية. ويحتاج حاملو بطاقة هوية الضفة الغربية الآخرون غير المشمولين في هذه الفئات إلى تقديم طلب للحصول على تصاريح خاصة لغرض حضور صلاة الجمعة أو للزيارات العائلية. وكما هو الحال في السنوات السابقة، ظل الفلسطينيون من قطاع غزة ممنوعين من الوصول.

وأصدرت السلطات الإسرائيلية، خلال هذا الشهر أيضا، عدداً مرتفعاً بشكل استثنائي من التصاريح التي تسمح لحاملي بطاقة هوية الضفة الغربية بدخول القدس الشرقية وإسرائيل لغرض "الزيارات

بالرغم من ظروف الزحام، كان المرور عبر حواجز التفتيش عموماً دون وقوع حوادث هذا العام. وبشكل عام، عبر حوالي 545,000 فلسطيني الحواجز إلى القدس الشرقية في أيام الجمعة (أربعة) وفي ليلة القدر

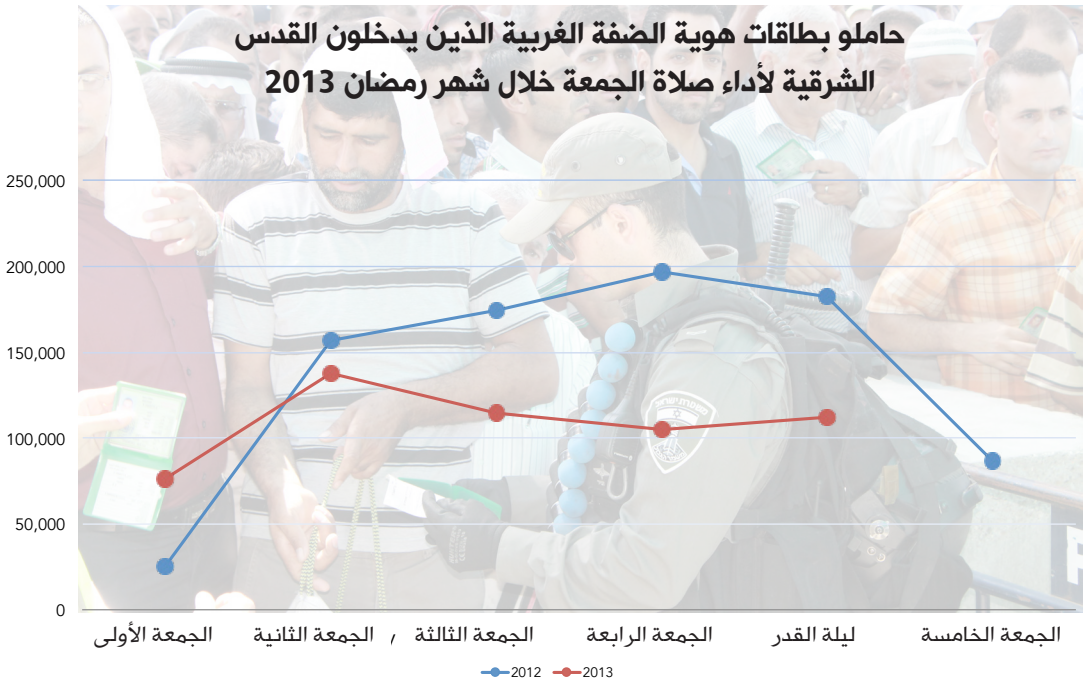

العائلية.[25] وبالمجمل، عبر حوالي 545,000 فلسطيني الحواجز إلى القدس الشرقية في أيام الجمعة (أربعة) وفي ليلة القدر، مقارنة بعام 2012، عندما دخل أكثر من 821,000 في خمسة أيام جمعة وليلة القدر. وبالرغم من ظروف الازدحام، تم المرور عبر الحواجز عموما دون وقوع حوادث في هذا العام. ووفقا للإدارة المدنية الإسرائيلية، دخل حوالي مليون فلسطيني إلى إسرائيل على مدار الشهر.[26]

كما هو الحال في السنوات السابقة، نفذت السلطات الإسرائيلية، مع بداية شهر رمضان، عدداً من التسهيلات الإضافية لحركة الفلسطينيين في الضفة الغربية. أهمها طُبق في تموز/يوليو وهي تتمثل في فتح اثنين من الطرق الرئيسية المؤدية إلى مدينتي رام اللّه والخليل أمام حركة السيارات الفلسطينية، مسهلة الوصول لعشرات الآلاف من الخدمات وسبل العيش.[27]

الهوامش

1. لا يوجد أي ذكر لإعادة فتح معابر تحت السيطرة الإسرائيلية أغلقت في السابق، وتحديدا معبري صوفا وكارني وناحال عوز، والتي تم إغلاقها منذ أعوام 2007، 2008 و 2010 على التوالي.
2. خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013، استدعت أجهزة الأمن الإسرائيلية حوالي 1.4 في المائة (86 متقدماً) من كل المتقدمين بطلبات للحصول على لتصاريح إحالات طبية للاستجواب. منظمة الصحة العالمية، "التقرير الشهري للمرضى المحولين من قطاع غزة"، حزيران/ يونيو 2013، يمكن الاطلاع على: http://www.who.int/hac/crises/international/wbgs/opt_monthly_report_24july2013.pdf.
3. المسح السنوي الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا، ويحدد التغيرات في ظروف الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية ويراقب المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والغذاء.
4. الأسر غير الآمنة غذائياً هي الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون خط الفقر المدقع والأسر التي تظهر انخفاضاً في مجموع النفقات على المواد الغذائية والمواد غير الغذائية، بما في ذلك أولئك الذين لا يستطيعون تحمل مزيدا من الانخفاض في أنماط إنفاقهم.
5. إن قطاع الأمن الغذائي، يركز على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، في حين يدعم حلول الأمن الغذائي المستدام طويلة المدى كجزء من أهداف التنمية للسلطة الفلسطينية.
6. بقيت مستويات انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية في الضفة الغربية مستقرة عملياً في عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011. وهذا يتفق إلى حد كبير مع التحليل شبه الإقليمي الذي يعرّف شمال الضفة الغربية كمنطقة تتميز بالإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ومعزولة عن حركة انعدام الأمن الغذائي.
7. أصيب أربعة جنود إسرائيليين آخرون في الضفة الغربية هذا الشهر في سياقات أخرى.
8. الموقع الإلكتروني الجيش الإسرائيلي على الإنترنت، 26 آب/أغسطس 2013.
9. توفي أحد القتيلين بعد 11 يوماً من الحادث بسبب الجراح التي أصيب بها خلال ذلك الحادث.
10. أميرة هاس، هآرتس 27 آب/أغسطس.
11. أنظر تقارير الأمين العام حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية في عام 2012 (A/67/372) و2011 (A/66/356).
12. في الضفة الغربية، تعمل قوات الأمن الإسرائيلي بموجب صلاحية إنفاذ القانون، وبالتالي فهي ملزمة بالمادة 6 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 43 من لوائح لاهاي. هذا بالإضافة إلى المبادئ العامة بشأن استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بما في ذلك مبدأي الضرورة والتناسب المبنيين على المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (1990)، ومدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (1979).
13. معهد البحوث التطبيقية في القدس (أريج* 2010. لمحة عن مدينة بيت ساحور. http://vprofile.arij.org/bethlehem/pdfs/VP/Beit%20Sahour_cp_en.pdf
14. استنادا إلى بيانات وزارة التربية والتعليم العالي 2012/2013.
15. بلدية القدس، 2012.
16. استنادا إلى بيانات وزارة التربية والتعليم العالي 2011/2012.
17. مصفوفة المدارس الضعيفة في مجموعة التعليم، آب/أغسطس 2013
18. مجموعة التعليم، قاعدة بيانات المدارس المتضررة غزة 2012/2013.
19. مركز الدفاع عن حرية الحركة –مسلك/جيشا، 2012.
20. وزارة التربية والتعليم العالي غزة، آب/أغسطس 2013
21. مؤسسة إنقاذ الطفل، آب/أغسطس 2013
22. جميع مشاريع عملية المناشدة الموحدة للأنروا لعام 2013 مشمولة أيضا في عملية المناشدة الموحدة 2013.
23. "موجز صحفي يومي للمتحدث الرسمي باسم المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "جنيف، 27 آب/أغسطس 2013.
24. انظر فبراير/شباط 2013 "مراقب الشؤون الإنسانية: لخلفية حول الحالة، متاح على الموقع:
25. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_03_25_english.pdf.
26. حاجز شعفاط مفتوح فقط لسكان عناتا ومخيم شعفاط للاجئين.
27. 21 آب/أغسطس 2013 إعلان منسق أنشطة الحكومة في المناطق، متاح في الموقع:
28. http://www.cogat.idf.il/901-11037-en/Cogat.aspx.
29. لمزيد من التفاصيل انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، يوليو/تموز 2013.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ،(OHCHR) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_09_27_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.